

المواكبة المستمرة

نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد الثالث والعشرون: كانون الثاني 2023

إعداد:
مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- 3 التعاون العسكري الأميركي الإسرائيلي... قفزة تاريخية ❖
- 9 تقدير أميركي لأبرز المخاطر العالمية 2023 ❖
- 13 غاز الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2022 - 2023 ❖
- 17 توصيات جديدة لـ "مجموعة العمل من أجل لبنان" ❖

التعاون العسكري الأمريكي الإسرائيلي... قفزة تاريخية

الموضوع

نشر موقع مجلة نيوزويك بتاريخ 2022/12/21 مقالاً للكاتب وليام م. آرकिन بعنوان: "بايدن يقترب من الحرب مع إيران ما يجعل "إسرائيل" شريكاً عسكرياً كاملاً يكشف معلومات مهمة عن العلاقات العسكرية والاستخباراتية بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني والجهود المبذولة لتشكيل تحالف عسكري في المنطقة ضدّ إيران.

النصّ الحرفي للمقال

استعداداً لأي حرب محتملة ضد إيران، قامت إدارة بايدن رسمياً برفع مستوى "إسرائيل" في التخطيط العسكري. يأتي تغيير مكانة "إسرائيل" بالتزامن مع تحوّل الجيش الأميركي من "الحرب على الإرهاب" إلى القتال المحتمل مع الأربعة الكبار - الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران. ونظراً لأن "إسرائيل" أصبحت شريكاً عسكرياً كاملاً، فإن أجهزة الاستخبارات الأميركية تخصص مزيداً من الجهد لبرنامج اللغة العبرية الخاص بها بهدف التجسس على حليفها الأول في الشرق الأوسط. بالنسبة للبنتاغون، تعتبر "إسرائيل" الشريك العسكري والاستخباراتي الأكثر قيمة في الشرق الأوسط نظراً لخبرتها القتالية الواسعة وتقنياتها المتقدمة.

مع انتهاء القتال في أفغانستان والعراق وجهود الوساطة التي قامت بها إدارة ترامب في اتفاقات أبراهام ترى واشنطن فرصة لدمج "إسرائيل" في تحالف إقليمي جديد. يقول مسؤول استخباراتي (أميركي) كبير: إن "إسرائيل" تخرج من الخزانة ويُسمح لها الآن بالتعاون علناً مع الجيش الأميركي بينما تُمنع في الوقت نفسه من الوصول إلى خزانة أخرى. يضيف المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه لإجراء مناقشة حول التخطيط العسكري أنه "بالنسبة لبعض الأمور مثل ضرب الأهداف، تُعتبر التبادلات جزءاً من التحالف العسكري الجديد. ولكن في الحالات التي قد تتباعد فيها المصالح الأميركية والإسرائيلية مثل التجسس المضاد (ضدّ التجسس الإسرائيلي)، أو كشف الأسرار حول الترسانة النووية الإسرائيلية، ضاعفت الولايات المتحدة جهودها في الجمع المعلوماتي".

وقّع بايدن عام 2022 على تغيير كبير في خطة القيادة الموحّدة التي تصدر كل سنتين، وهو ما يقنّن التغيير في موقع "إسرائيل" في التخطيط العسكري الأميركي. خطة القيادة الموحّدة هي الوثيقة الأعلى مستوى التي تحدّد منطقة عمليات كل قيادة. وقد حوّلت خطة القيادة الموحّدة (UCP 2021) "إسرائيل" إلى القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM)، وهي القيادة المسؤولة عن الشرق الأوسط، من مهمّتها السابقة كجزء من القيادة

الأوروبية (EUCOM). وأشرفت القيادة الأوروبية على الأبعاد العسكرية لهذه العلاقة الخاصة، وعملت للدفاع عن "إسرائيل" في ظروف محدّدة للغاية ضدّ جيرانها.

وفقاً للبنتاغون، سمح النظام السابق للقيادة المركزية ببناء تحالف بين الحلفاء العرب مع تجنب تعقيدات العلاقة مع "إسرائيل" - العدوّ اللدود للعديد من تلك البلدان. لكن ذلك عزل "إسرائيل" عن الشراكة رسمياً مع القيادة المركزية الأميركية والتخطيط للطوارئ ضدّ عدوّ مشترك.

وقالت القيادة التي تتخذ من تامبا مقرّاً لها بعد توليها المسؤولية عن "إسرائيل": "ستعمل القيادة المركزية الأميركية على تنفيذ التزام الحكومة الأميركية بنهج شامل للأمن الإقليمي والتعاون مع شركائنا". بدوره قال البنتاغون "لقد أتاح تخفيف التوترات بين "إسرائيل" وجيرانها العرب بعد اتفاقات أبراهام فرصة استراتيجية للولايات المتحدة لتوحيد الشركاء الرئيسيين ضدّ التهديدات المشتركة في الشرق الأوسط، و"إسرائيل" شريك استراتيجي رائد للولايات المتحدة وهذا سيُتيح فرصاً إضافية للتعاون مع شركائنا في القيادة المركزية الأميركية مع الحفاظ على تعاون قوي بينها وبين حلفائنا الأوروبيين".

أخبرت مصادر حكومية نيوزويك أنه بخلاف ما يبدو أنه تعديل بيروقراطي، فإن المهمة الجديدة تمثّل التغيير الأكثر عمقاً للجيش الأميركي منذ تأسيس "إسرائيل". والأمل كما قد يقول البعض يتمثل بتمهيد الطريق أمام تحالف عسكري إقليمي مشابه لحلف شمال الأطلسي في أوروبا ليس فقط من أجل التحضير للحرب مع إيران ولكن أيضاً لإحباط الزحف الروسي والصيني في المنطقة.

الاستخبارات حول "إسرائيل"

على الرغم من الوضع الجديد والتعاون، تتصدّر "إسرائيل" باستمرار أولويات المخابرات الأميركية. "إسرائيل" هي قائد عسكري عالمي وخبير في العديد من أشكال الحرب الحديثة وفي مجال الدفاع الجوي والصاروخي وأسلحة الطاقة الموجّهة مثل الليزر والأنظمة غير المأهولة التي يرى البنتاغون أنها حاسمة في أي معركة مستقبلية. تمتلك "إسرائيل" أسلحة نووية ولديها سياسات وخطط أحادية الجانب ضدّ خصومها تهمّ كبار صنّاع القرار في واشنطن. وفي التعامل مع "إسرائيل" اتبعت واشنطن مسارين متناقضين في بعض الأحيان من التعاون والتنافس.

إن وكالة المخابرات المركزية (CIA) مسؤولة عن العلاقات مع وكالات المخابرات الإسرائيلية وعن جمع المعلومات عن القيادة الإسرائيلية. والقوات المسلّحة الأميركية مسؤولة عن الاستخبارات العسكرية على كل شيء من التكنولوجيا إلى قدرات "إسرائيل" وخططها. داخل الجيش، تنصّت وكالة الأمن القومي على الاتصالات الإسرائيلية - بينما تتعاون أيضاً مع نظيراتها الإسرائيلية، التي تتجسّس على جيرانها العرب وإيران.

يعمل حوالي 1000 مختصّ باللغة العبرية في الحكومة الأميركية على مسائل تتعلّق بـ "إسرائيل". معظم هؤلاء لهم وظائف علنية - في الدبلوماسية، كملحقين دفاعيين ومنسّقين. لكن نحو ثلث العمل في جمع المعلومات

الاستخبارية وتحليلها يتعلق تحديداً بالتجسس على "إسرائيل". أما وكالة الأمن القومي - المسؤولة عن استخبارات الإشارات - فلديها حالياً حوالي 250 مختصاً باللغة العبرية يترجمون إرسالات حكومة "إسرائيل" الآمنة والاتصالات العسكرية وحركة مركزة من استخدامات الهاتف الخليوي. كما يقوم عدد كبير برصد وتحليل الصحافة الإسرائيلية ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل الاتصال العلنية باللغة العبرية. (يعمل مئات آخرون من المختصين باللغة العبرية بموجب عقود في كل من وكالة الأمن القومي ووكالات استخبارات أخرى لمساعدة موظفي الحكومة وأفراد القوات المسلحة).

وفقاً لمصادر استخباراتية، فإن من المقرر أن تتم مضاعفة عدد المختصين باللغة العبرية بحلول العام 2025. هذه الزيادة في العدد تهدف في جزء منها، وفقاً لوثائق المخابرات والمصادر الحكومية، لخدمة التعاون المتزايد بين الجانبين.

يتمّ التدريب الاستخباراتي باللغة العبرية في معهد لغة الدفاع في مونتيري بكاليفورنيا، حيث يتعلّم المختصون باللغة العبرية أيضاً التاريخ اليهودي والإسرائيلي والدراسات الثقافية والتحليل التاريخي والحديث لمعاداة السامية. من هناك، يذهب العاملون في مجال التنصت إلى فورت جوردون في أوغوستا بجورجيا حيث تدير وكالة الأمن القومي (NSA) مركزها الضخم للتنصت والتحليل الخاص بالشرق الأوسط بهدف تقديم الدعم للجيش الأمريكي. (يتمّ التعامل مع المعلومات الاستخباراتية السياسية الأكثر حساسية في Ft. Meade في ولاية ماريلاند). يتمّ تعيين معظم المختصين في مجال الاستخبارات باللغة العبرية في هاتين القاعدتين، بالإضافة إلى منصات التجميع الموجودة في السفن والجو.

إن "إسرائيل" دولة يصعب التجسس عليها ليس فقط بسبب خبرتها الفنية وتركيزها الروتيني على "الأمن العملياتي" ضدّ جيرانها وخصوم آخرين. وهذا يعني أنها وضعت نظاماً جيداً للاتصالات والأمن السيبراني وتستخدم تشفيراً متطوراً في ترميز رسائله. وبالتالي فإن الكثير من جهود جمع المعلومات الاستخباراتية الأميركية تركّز على الاستهداف الدقيق للأفراد (أي هواتفهم المحمولة وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة) حيث يمكن استخلاص المعلومات الاستخباراتية من الأجهزة التي يسهل استغلالها.

يقول المسؤول الاستخباراتي الكبير إنه "كلّما زادت مصداقية "إسرائيل" في كونها خصماً عسكرياً لإيران كان ذلك سبباً في التعامل معها كمشتبه به لاسيّما في ما يتعلّق بالقدرات التي تساعد في إنشائها وتحسينها" على قاعدة "أبق أعداءك قريبين منك وأصدقاءك أقرب" على حدّ تعبير المسؤول الأميركي الذي عمل في مجال العلاقة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة.

تكوين صداقات

كان فقط الجانب الودي للعلاقة الأميركية الإسرائيلية ظاهراً عندما استضاف الجنرال مارك ميلي نظيره الميجور جنرال هيرزي هاليفي في البنتاغون في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022. وجاء اجتماع كانون الأول بعد زيارة

لواشنطن قام بها الرئيس الحالي لهيئة الأركان العامة لقوات الدفاع الإسرائيلية أفييف كوخافي، حيث التقى جيك سوليفان. بعد ذلك ذهب قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال مايكل ("إريك") كوريل إلى "إسرائيل" للقاء كوخافي في رابع زيارة له خلال سبعة أشهر فقط منذ أن أصبح قائد القيادة المركزية. وقال كوريل، الذي وصف التحالف العسكري بين الجانبين بأنه "مصفح"، إن الشرق الأوسط "يقع في قلب المنافسة الاستراتيجية لأميركا مع روسيا والصين". ومع ذلك فإن التركيز الحقيقي للقيادة المركزية كان على إيران.

وفي حديثه عن زيارة كوريل، قال كوخافي إن البلدين "يطوران قدرات عسكرية مشتركة بوتيرة متسارعة" ضد طهران. وتضمن التبادل العسكري مناقشة "الاستخدام المشترك للقوة" ضد طهران. وكجزء من الزيارة جال كوريل في قاعدة نيفاتيم الجوية التي تستضيف الجناح الإسرائيلي الجديد لطائرات F-35i المقاتلة الأميركية الصنع وهي الأكثر تقدماً في الترسانة الأميركية والتي باعها الولايات المتحدة لـ "إسرائيل". وقال كوريل في نيفاتيم: تحافظ "إسرائيل" على قدرة جوية مثيرة للإعجاب.

بعد أيام من زيارة كوريل حلق سلاح الجو الأميركي والطائرات المقاتلة الإسرائيلية في سماء شرق البحر الأبيض المتوسط للقيام بعمليات مشتركة. وقد تضمنت العمليات مشاركة طائرات التزود بالوقود الجوي KC-10 "Extender"، وهي طائرات يمكنها توسيع نطاق المقاتلات لضربات بعيدة المدى.

بالإضافة إلى الزيارات والتبادلات العديدة التي قام بها قادة آخرون في القيادة المركزية، قامت وحدات أخرى في الجيش الأميركي أيضاً بتسريع الزيارات والتدريب. وزاد الجيش (الأميركي) من التعاون في مجال الدفاع الجوي. يتضمن ذلك تمرين Juniper Cobra المحدث ومجموعة عمل مشتركة جديدة للدفاع الجوي. كذلك لدى الحرس الوطني في ولاية ميسوري شراكة مع "إسرائيل" في مجال التدريب. وزادت القوات البحرية الأميركية والإسرائيلية من مستوى التدريب المشترك وزيارات الموانئ، في كانون الثاني/يناير 2022، أجرت وكالة الدفاع الصاروخي التابعة للبنتاغون ونظيرتها الإسرائيلية أيضاً تجربة لصاروخ Arrow 3 الاعتراضي المطور بشكل مشترك. كما أقيمت التدريبات العسكرية Cyber Dome VII بين قيادات في مجال السايبر من البلدين في وقت سابق من هذا الشهر.

ركزت حرب أوكرانيا، على وجه الخصوص، الاهتمام العسكري الأميركي على الدفاع الصاروخي وعمليات مكافحة الطائرات من دون طيار، حيث يملك الجيش الإسرائيلي خبرة واسعة في كليهما. هذا الصيف، على سبيل المثال، أجرت البحرية الأميركية والإسرائيلية مناورة ثنائية تسمى "الدرع الرقمي" لاختبار "حشود" مستقبلية غير مأهولة وحرب ذكاء اصطناعي.

كان كوريل، القائد السابق للفيلق الثامن عشر المحمول جواً، من المعجبين بزيادة استخدام الذكاء الاصطناعي في الحرب. قال كوريل في أيار/مايو: "يمكننا أن نأخذ قطعاً كبيرة من التضاريس ونحدد بسرعة مئات الأهداف، ونمنحها الأفضلية على أساس قائمة الأهداف ذات الأولوية العالية التي تحدد تلك التي يجب أن نضربها بالموارد

المتوفرة لدينا.. يحدث ذلك في ثوانٍ مقابل ما قد يستغرق ساعات في العادة وحتى أيامنا أحياناً لنتمكن من تحديد هذه الأهداف. ويتم القيام بذلك في الوقت الحقيقي (أي مباشرة) على الحافة (الأممية) في مواقع القيادة الخاصة بنا ولا يتم تقييده مرة أخرى في بيئة الحوسبة التابعة للحماية العسكرية.

كجزء من وضعها الجديد، شاركت "إسرائيل" أيضاً في عدد من التدريبات متعدّدة الجنسيات، بما في ذلك تمرين في آسيا بعنوان: Rim of the Pacific 22 بقيادة الولايات المتحدة وGlobal Sentinel 22 وهي مناورة تركّز على حرب الفضاء. لم يشمل أي من هذين التدربيين أيّ دول أخرى في الشرق الأوسط، على الرغم من أن المصادر العسكرية تقول إن مثل هذه المواجهات ستشمل قريباً كلاً من "إسرائيل" والدول العربية كمشاركين.

سمحت البحرين، وهي إحدى الدول العربية المطبّعة مع "إسرائيل"، لوفود حكومية وعسكرية إسرائيلية بالقيام بزيارة والعمل مع الأسطول الخامس للبحرية الأميركية المتمركز هناك. في كانون الأول /ديسمبر 2022، وصل وفد من الأمن القومي للحكومة الإسرائيلية إلى البحرين لعقد اجتماع في مقرّ الأسطول الخامس في زيارة غير مسبوقة. في آذار 2022، استضاف قائد الأسطول الخامس نائب الأدميرال براد كوبر أيضاً كوخافي في مقرّه.

إسرائيل كشريك

لطالما كانت "إسرائيل" دولة محيرة للجيش الأميركي: في خطط الحرب، كانت دولة يجب الدفاع عنها ولكن لم يتم الاعتراف بها على هذا النحو. بالنتيجة تم التعامل مع "إسرائيل" على أنها حالة خاصة ومختلفة وسريّة، وتم ربطها بقيادة خارج الشرق الأوسط. بعد الحرب الإسرائيلية العربية في عام 1973، والحظر النفطي الذي أعقب ذلك والغزو السوفياتي لأفغانستان والثورة الإيرانية، ترسّخت فكرة إنشاء قيادة خاصة للمنطقة في قوّة مهامّ مشتركة سريعة الانتشار. وللمساعدة في الدفاع عن المصالح الأميركية في المنطقة تم إنشاء القيادة المركزية الجديدة التي تتخذ من فلوريدا مقراً لها بموافقة الرئيس رونالد ريغان في كانون الأول /ديسمبر 1982، ولكن بسبب التعقيدات في المنطقة احتفظت قيادة EUCOM بالمسؤولية عن ما يسمّى بـ "دول المواجهة في "إسرائيل" وسوريا ولبنان" وكذلك المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

ظل هذا الترتيب سارياً حتى هجمات 11 أيلول وبدء الحرب على الإرهاب، عندما اقترح دونالد رامسفيلد إضافة "إسرائيل" وسوريا ولبنان إلى حقيبة القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM). رفض الجميع، باستثناء سلاح الجو، الفكرة بحجّة أن التغيير قد يؤثّر على "عملية السلام" وأن القيادة الأوروبية EUCOM و "إسرائيل" أقامت علاقة عمل قوية. بعد رفض الجنرالات والأدميرالات، وضع رامسفيلد خاتمة للقضية وحمل جورج دبليو بوش على الموافقة على نقل سوريا ولبنان إلى القيادة المركزية الأميركية فيما بقيت "إسرائيل" جزءاً من القيادة الأوروبية.

مع انتهاء الحرب على الإرهاب بشكل رسمي على الأقلّ أثارت هيئة الأركان المشتركة مرة أخرى قضية "إسرائيل". تم إنشاء قيادة إفريقية وأصبحت مسؤولة عن شمال إفريقيا، فيما بقيت "إسرائيل" كحالة شاذة

وحيدة. علاوة على ذلك احتاجت القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM) لإيلاء أهمية للتخطيط العسكري في مرحلة ما بعد الحرب على الإرهاب. كانت المناقشات جارية بالفعل عندما تولّى الرئيس بايدن منصبه. وتتفق المصادر العسكرية على أن اتفاقيات أبراهام سهّلت التغيير حتى لو كان الهدف الرئيسي من وراء تجديد التحالف العسكري هو التركيز على إيران.

قال الجنرال كوريليا في أيار في جلسة استماع له في مجلس الشيوخ بعد ترشيحه ليصبح القائد القادم للقيادة المركزية الأميركية: "تقدّم إسرائيل" بعض القدرات الفريدة جداً التي تعتقد أن بإمكانها مشاركتها مع شركائها العرب في المنطقة". كوريليا يرى في الأفق تحالفاً عسكرياً أوثق بين "إسرائيل" والدول العربية بشأن إيران. وإذا نجح هو وزعماء البنتاغون الآخرون في تحقيق هذا الهدف فسيؤدي ذلك إلى تحالف عسكري أوسع في الشرق الأوسط.

يقول أحد مخططي البنتاغون الذي شارك في التغييرات التي طرأت بالنسبة إلى "إسرائيل": "أخيراً، يجني الجيش الأميركي بشكل علني فوائد القوة العسكرية والتكنولوجيا الإسرائيلية". لقد نشرت الولايات المتحدة وحدات دعم لوجيستي ورادارات ووحدّة دفاع جوي في "إسرائيل"، ويقول المخطط الذي اشترط عدم الكشف عن هويّته لقبول مناقشة أمور سرّية: "التالي هو المزيد من الزيارات والتدريب المشترك وفي نهاية المطاف إنشاء القواعد العسكرية ثم تأسيس تحالف عسكري شبيه بحلف شمال الأطلسي. كل ذلك باسم إيران وروسيا والانتقال إلى حرب كبرى. ولكن هل سيستمر جيران "إسرائيل" في ذلك؟ هل ستتوحّد المنطقة كلّها استعداداً للحرب مع إيران؟ هذا هو السؤال الرئيسي".

تقدير أميركي لأبرز المخاطر العالمية 2023

الموضوع

كعادته قبل نهاية كل عام، نشر مجلس العلاقات الخارجية الأميركي – Council on Foreign Relations نتائج "مسح الأولويات الوقائية لعام 2023"¹، الذي يشمل التوقعات المحتملة للصراعات والتوجهات السياسية عالمياً وإقليمياً، بناء على استطلاع آراء مئات السياسيين والباحثين والأكاديميين. في تشرين الثاني 2022، تم إرسال الاستطلاع إلى أكثر من 18900 من المسؤولين الحكوميين الأميركيين وخبراء السياسة الخارجية والأكاديميين، واستجاب منهم حوالي 540. طُلب من كلٍّ منهم تقدير التأثير على المصالح الأميركية واحتمالية حدوث كل حالة طوارئ وفقاً للإرشادات العامة.

خلاصة التقرير

- لأول مرة منذ أن بدأ المسح الخاص بالأولويات الوقائية قبل خمسة عشر عاماً، للعام المقبل، لم يتم ترجيح احتمال قيام منظمة إرهابية أجنبية بشنّ هجوم على الولايات المتحدة أو أي حليف معاهد لها، كحادثة طوارئ ينجم عنها ضحايا بشكل جماعي. لا تزال احتمالية وقوع هجوم سيبراني معطل يستهدف البنية التحتية الحيوية للولايات المتحدة من قبل دولة أو جهة فاعلة غير حكومية هو الشاغل الرئيسي للأمن الداخلي.
- تتعلّق غالبية الحالات الطارئة من المستوى الأول الآن إما بنقاط التوتر المحتملة التي تشمل القوى الكبرى (على سبيل المثال، أزمة الحدود مع تايوان، وتصعيد الحرب في أوكرانيا، وعدم الاستقرار في روسيا) أو تطوير الأسلحة النووية من قبل إيران وكوريا الشمالية وإما بارتفاع خطر تورط الولايات المتحدة في مواجهة عسكرية مع الصين أو روسيا (ويمكن تصوّر كليهما في وقت واحد). على الرغم من أنه لم يتم الجزم باحتمال حدوث طوارئ من المستوى الأول في عام 2023، لا يزال من المثير للقلق أنّ كل احتمال حصل على فرصة متساوية للحدوث.

¹ https://cdn.cfr.org/sites/default/files/report_pdf/CFR_CPA_PPS23.pdf

● وفقاً لاتجاه من الدراسات الاستقصائية السابقة، اعتبر المشاركون أنّ إفريقيا والشرق الأوسط من أكثر المناطق عرضة للأزمات خلال عام 2023. وتم تصنيف كل حالة طوارئ تشمل الدول الإفريقية على أنّها ذات تأثير منخفض على مصالح الولايات المتحدة.

تم إدراج سبع حالات طوارئ جديدة في مسح الأولويات الوقائية لعام 2023. تتمثل الاحتمالات الجديدة في تصعيد "القمع الوحشي" للاحتجاجات الشعبية في إيران، مما يؤدي إلى احتمال تغيير النظام؛ تصاعد التوترات والمواجهة العسكرية المحتملة بين اليونان وتركيا؛ تصاعد التوترات العرقية بين كوسوفو وصربيا؛ تصاعد العنف على الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان؛ تصعيد النزاع وتفاقم الأوضاع الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ تزايد الاستياء الشعبي والاضطرابات المدنية في روسيا مما يؤدي إلى صراع على السلطة في موسكو؛ الهجرة المتزايدة التي يغذيها العنف وتدهور الأوضاع الاقتصادية والطقس القاسي في أميركا الوسطى، بما في ذلك نيكاراغوا والمكسيك.

تسع حالات طوارئ تغيرت بشكل كبير عن الاستطلاعات السابقة مرتبطة بليبيا، وأفغانستان، وميانمار، وأثيوبيا، وكوريا الشمالية، وتايوان - الصين - الهند، وكشمير وهايتي. بالمقابل لم يتم تضمين سبع حالات طوارئ تم تقييمها العام الماضي في مسح 2023. إلى جانب الهجوم الإرهابي الذي يتسبب في وقوع إصابات جماعية في الولايات المتحدة أو في بلد حليف معاهد، على يد منظمة إرهابية أجنبية، شملت هذه الحالات: التوترات العرقية المتزايدة وعدم الاستقرار السياسي في الكامبيرون؛ تزايد العنف وعدم الاستقرار السياسي ونزوح المدنيين في نيجيريا؛ تصعيد التوترات بين إثيوبيا وجنوب السودان بشأن سدّ النهضة الإثيوبي الكبير والأراضي المتنازع عليها؛ تنامي الاضطرابات السياسية في البوسنة والهرسك؛ وتصعيد التوترات بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية؛ مخاوف طويلة الأمد متعلقة بالعنف المرتبط بالمخدرات في المكسيك في حالة طوارئ واحدة تشمل أميركا الوسطى.

#	الحالة	الاحتمالية	التأثير
المستوى الأول			
1	يؤدي تصعيد الضغط القسري الذي تمارسه الصين على تايوان، بما في ذلك النشاط العسكري المتزايد، إلى اندلاع أزمة شديدة عبر المضيق تشمل الولايات المتحدة ودولاً أخرى في المنطقة.	متوسطة	مرتفع
2	تصعيد النزاع المسلح في أوكرانيا الناتج عن استخدام أسلحة غير تقليدية، وانتشارها إلى البلدان المجاورة (بما في ذلك الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية)، و/أو المشاركة المباشرة لأعضاء الناتو.	متوسطة	مرتفع
3	هجوم إلكتروني مدعّر للغاية يستهدف البنية التحتية الحيوية للولايات المتحدة.	متوسطة	مرتفع
4	أن يؤدي الاستياء الشعبي من الحرب في أوكرانيا وتدهور الأوضاع الاقتصادية إلى تنامي الاضطرابات الأهلية في روسيا وصراع على السلطة في موسكو.	متوسطة	مرتفع
5	أزمة أمنية حادة في شمال شرق آسيا ناجمة عن تطوير كوريا الشمالية واختبارها لأسلحة نووية وصواريخ باليستية بعيدة المدى.	متوسطة	مرتفع
6	مواجهة عسكرية بين "إسرائيل" وإيران بسبب البرنامج النووي واستمرار دعمها للجماعات المسلحة في دول الجوار.	متوسطة	مرتفع
7	أن يؤدي العنف المتزايد والاضطرابات السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية في أميركا الوسطى والمكسيك، والذي قد يتفاقم بسبب الأحداث المناخية الحادة، إلى زيادة الهجرة إلى الولايات المتحدة.	متوسطة	مرتفع
المستوى الثاني			
8	جهود طالبان لتعزيز سيطرتها على الصعيد الوطني في أفغانستان ستغذي العنف وتزيد من تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية المستمرة.	مرتفعة	منخفض
9	يؤدي "القمع الوحشي" للاحتجاجات الشعبية في إيران إلى سقوط ضحايا مدنيين على نطاق واسع، وتزايد عدم الاستقرار السياسي، وإمكانية تغيير النظام.	متوسطة	متوسط
10	العداء المتزايد بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول المستوطنات والوصول إلى الموارد والحقوق السياسية يؤدي إلى اشتباكات عنيفة، ما سيوصل إلى تفاقم التوترات الإقليمية.	متوسطة	متوسط
11	يؤدي التدهور المستمر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في فنزويلا إلى مزيد من الصراع السياسي وزيادة تدفقات الهجرة إلى الخارج	متوسطة	متوسط
12	تؤدي الإجراءات الصينية العدوانية في بحر الصين الجنوبي إلى مواجهة مسلحة تشمل الصين والولايات المتحدة و/أو حلفاء الولايات المتحدة.	منخفضة	مرتفع
13	مواجهة عسكرية بين اليونان وتركيا في بحر إيجه أو شرق البحر الأبيض المتوسط تثير أزمة كبيرة داخل الناتو والاتحاد الأوروبي	منخفضة	مرتفع

المستوى الثالث		
منخفض	متوسطة	14 تصاعد الاضطرابات والعنف والقمع في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية ما سيؤدي إلى تجدد التوترات بين الهند وباكستان وانهيار التزامات وقف إطلاق النار.
منخفض	متوسطة	15 يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي إلى تصاعد انهيار الدولة في لبنان.
منخفض	متوسطة	16 تصاعد العنف بين القوات التركية والجماعات الكردية المسلحة داخل تركيا و/أو في العراق وسوريا.
منخفض	متوسطة	17 تؤدي الأزمات المحلية المتفاقمة إلى تسريع فشل الدولة في هايتي، مما يؤدي إلى تدخل عسكري أجنبي لاستعادة الأمن العام والخدمات الأساسية.
منخفض	متوسطة	18 تجدد القتال في اليمن بين التحالف بقيادة السعودية والحوثيين، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية وتصاعد التوترات الإقليمية.
منخفض	متوسطة	19 تصاعد الصراع بين أرمينيا وأذربيجان في منطقة ناغورنو كاراباخ وخارجها، ومن المحتمل أن تشارك فيه قوى إقليمية، بما في ذلك تركيا.
منخفض	متوسطة	20 يؤدي عدم إجراء الانتخابات في ليبيا إلى تفاقم الصراع المسلح بين الفصائل المتناحرة المدعومة من الجيوش الأجنبية، مما يزيد الهجرة إلى المناطق المجاورة.
منخفض	متوسطة	21 العنف المتزايد والمجاعة المتفاقمة الناجمة عن الجفاف في الصومال يعرزان القوة العسكرية والسياسية لحركة الشباب.
منخفض	متوسطة	22 يؤدي تزايد عدم الاستقرار السياسي الذي يفاقمه تغير المناخ إلى تصاعد العنف وتفاقم الأزمة الإنسانية في منطقة الساحل (لا سيما في منطقة الحدود الثلاثية لبركينا فاسو ومالي والنيجر).
منخفض	متوسطة	23 تؤدي الفظائع المتزايدة التي يرتكبها المجلس العسكري في ميانمار إلى تناهي عدم الاستقرار السياسي، وزيادة تدفقات الهجرة إلى الخارج، وتصاعد التوترات الإقليمية.
منخفض	متوسطة	24 تصاعد النزاع بين الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية على الأراضي والموارد الطبيعية في شرق الكونغو، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية وتصاعد التوترات الإقليمية.
منخفض	متوسطة	25 تصاعد قمع الاحتجاجات، وتفاقم العنف الطائفي، وتدهور العلاقات بين المدنيين والعسكريين، ما سيشتعل فتيل حرب أهلية في السودان
منخفض	متوسطة	26 يؤدي تحول الجغرافيا السياسية الإقليمية وتفاقم ندرة الموارد إلى تأجيج المناوشات الحدودية العنيفة بين فيرغيزستان وطاجيكستان، مما يؤدي إلى مزيد من التصعيد العسكري.
منخفض	متوسطة	27 استئناف الأعمال العدائية بين إثيوبيا وجبهة تحرير تيفراي الشعبية، مما يؤدي إلى تجدد الصراع الأهلي وتفاقم الأزمة الإنسانية.
منخفض	متوسطة	28 يؤدي الحكم غير الفعال وتدهور الأوضاع الاقتصادية إلى تصاعد نشاط المتمردين في شمال موزامبيق وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين.
متوسط	منخفضة	29 الانتشار العسكري المتزايد وتطوير البنية التحتية على الحدود الصينية الهندية ما سيؤدي إلى اشتباكات مسلحة بين القوات الصينية والهندية.
منخفض	منخفضة	30 التوترات العرقية المتصاعدة بين كوسوفو وصربيا ستؤدي إلى اندلاع اشتباكات عنيفة على الحدود، مما قد يستلزم تدخلًا عسكريًا أجنبيًا.

غاز الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2023 -2022

الموضوع

تسعى أوروبا نحو الاستقلال التام عن الطاقة الروسية. ولتحقيق ذلك تحاول أن تجد مصادر بديلة قادرة على أن تصدّر الكميات التي تحتاج إليها القارة الأوروبية. تشكل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يقارب 45٪ من مجمل احتياجات الغاز حول العالم، وبالتالي هي وجهة طبيعية للأوروبيين الباحثين عن هذا المورد. فيما يلي بعض المعطيات المتعلقة بقدرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تلبية الحاجة الأوروبية¹.

أبرز المعطيات

- في عام 2021، صدرت مصر 9 مليارات متر مكعب من الغاز، أكثر من 70٪ منها إلى آسيا. لكن خلال النصف الأول من عام 2022 ذهبت 65٪ من صادراتها، التي زادت بنسبة 5٪ لتصل إلى 4.9 مليار متر مكعب بفضل واردات الغاز المرتفعة من "إسرائيل" لإعادة التصدير، إلى أوروبا.
- غالبية شحنات الغاز الطبيعي المسال من مصر تُباع في السوق الفورية (On Spot). لذلك، ما دامت الدول الأوروبية مستعدة للمزايدة على مناطق أخرى، خاصة آسيا، فهذا هو المكان الذي ستتوجّه إليه غالبية الغاز المصري.
- في منتصف حزيران الماضي، وقّعت "إسرائيل" ومصر اتفاقية مدّتها ثلاث سنوات مع الاتحاد الأوروبي لتأمين إمدادات الغاز. ووقّعت شركة إيني الإيطالية اتفاقيات مع الجزائر ومصر لزيادة الإنتاج والصادرات.
- وافقت مصر في آب الماضي على مجموعة من الإجراءات لخفض استهلاك الغاز المحلي، الذي تجاوز في العام الماضي 60 مليار متر مكعب لأول مرّة منذ 10 سنوات.
- من أجل تلبية الطلب المحلي، تستورد الإمارات ثلث استهلاكها من الغاز من قطر عبر خط أنابيب تحت البحر.
- في عام 2023، تخطّط شركة بترول أبو ظبي الوطنية لمنح عقد لإنشاء مصنع جديد للغاز الطبيعي المسال في الفجيرة من أجل بدء التسييل للتصدير بحلول عام 2027.

¹ <https://www.al-monitor.com/pro/trend-reports/natural-gas-substitution-middle-east-opportunity-replace-russian-gas-eu>

- في أيلول 2022، عقدت شركة إيني الإيطالية محادثات رفيعة المستوى مع شركة أدنوك الإماراتية لتسريع العمل بمشاريع الغاز في الإمارات. في الوقت نفسه أبرمت شركة توتال الفرنسية صفقة في عُمان "لإطلاق إمكانات إضافية لتلبية الطلب المحلي والطلب على تصدير الغاز".
- في عام 2023، ستبدأ شركة الطاقة العُمانية، مع شركة شل البريطانية وتوتال الفرنسية، في تطوير البلوك رقم 10 من حقل غاز سيح رول في البلاد والذي من المتوقع أن يصل إنتاجه إلى 0.5 مليار قدم مكعب من الغاز يومياً.
- لا تصدر السعودية الغاز لأنها تستهلك كامل إنتاجها منه. مثلاً، في عام 2021 استهلكت إجمالي 117.3 مليار متر مكعب التي أنتجتها. ومع ذلك، فلدى المملكة طموح لتصدير الغاز لأول مرة في عام 2030.
- قطر هي الدولة الخليجية الوحيدة التي زادت شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا منذ بداية العام الماضي. لا يزال أغلب غاز دول مجلس التعاون الخليجي يتدفق إلى آسيا - 72٪ من الشحنات القطرية في عام 2021 - حيث يمكن لقطر والإمارات وسلطنة عُمان الحصول على صافي ربح أعلى بسبب انخفاض تكاليف الشحن، ولأن المستوردين الآسيويين لا يمانعون توقيع عقود طويلة الأجل، على عكس الدول الأوروبية الراضة.
- قد لا تكون دول مجلس التعاون الخليجي قد وسّعت بشكل كبير من وجودها في أوروبا؛ ومع ذلك استفادت قطر من ارتفاع أسعار الغاز عند بيع بعض الشحنات في السوق الفورية. وبحسب وزير الطاقة القطري فإن ما بين 10 إلى 15 بالمئة من إنتاج قطر يمكن تحويلها إلى أوروبا.
- ستكون كميات الغاز المصدرّة هذا العام من دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة إلى حدّ كبير مع الأعوام السابقة؛ لا يوجد قدرة إنتاجية أكبر، ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج بحلول 2026-2027.
- أدّى النموّ السكاني والاقتصادي إلى زيادة الطلب على الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 290٪ بين عامي 1990 و2019، لكن الإنتاج قفز إلى الضعف تقريباً. سيتطلّب الحفاظ على صادرات الغاز عند المستويات الحالية أن يؤدّي الإنتاج إلى اللحاق بالطلب المحلي المتزايد.
- من الصعب أن تستطيع إيران زيادة صادراتها، القليلة أصلاً، على المدى القصير. يعود هذا لأن إيران تستهلك معظم ما تنتجه، وتفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لتتمكّن من تصدير الغاز إلى أوروبا في المستقبل القريب، ولحاجتها لاستثمارات كبيرة لتطوير الإنتاج وهو ما يستوجب رفع العقوبات عنها.
- يتطلّب القطاع الإيراني حوالي 80 مليار دولار من الاستثمارات في قطاع الغاز على مدى العقد المقبل كي تستطيع إيران زيادة صادراتها بشكل ملحوظ.

- من غير المتوقع حدوث زيادة كبيرة في إمدادات الغاز من شمال إفريقيا و"إسرائيل" لسببين رئيسيين هما: عدم وجود طاقة فائضة كبيرة وتزايد الاستهلاك المحلي.
- من المحتمل أن تستطيع الجزائر زيادة إمداداتها إلى إيطاليا بحوالي 2-3 مليار متر مكعب أو 3-4 مليار متر مكعب على المدى القصير.
- من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بنسبة 55٪ على المستويات الحالية بحلول عام 2030.
- قد يستفيد لبنان على المدى الطويل، حيث سيستغرق الأمر عدة سنوات لبدء ضخ الغاز. قامت "إسرائيل" بأول اكتشاف مهم لها في حقل تمار في عام 2009، وبدأت في إنتاج الغاز منه في عام 2013. على عكس "إسرائيل"، يواجه لبنان أزمة اقتصادية وتفشّي الفساد، وضعف البنية التحتية، والشلل السياسي.

جدول رقم 1: نسبة زيادة صادرات الغاز إلى أوروبا والتحديات الأساسية أمام زيادة التصدير في عام 2023

الدولة	نسبة الزيادة في الصادرات إلى أوروبا خلال عام 2022 (مليار متر مكعب)	التحديات الأساسية
أميركا	61٪	القدرة التصديرية
قطر	7٪	تفضيل السوق الآسيوي - القدرة الإنتاجية
الإمارات	0	الاستهلاك المرتفع - تفضيل السوق الآسيوي
السعودية	0	الاستهلاك المرتفع
عمان	0	الاستهلاك المرتفع - تفضيل السوق الآسيوي
إيران	0	العقوبات - عدم وجود بنية تحتية للتصدير - الاستهلاك المرتفع
الجزائر	1.4٪	النزاع مع المغرب
مصر	14.3٪	كلفة الإنتاج المرتفعة - القدرة التصديرية - تزايد الاستهلاك - تفضيل السوق الآسيوي
"إسرائيل"	نسبة قليلة غير معلومة ²	القدرة الإنتاجية - القدرة التصديرية - تزايد الاستهلاك
ليبيا	0	الأزمة السياسية - الحاجة لاستثمارات

² يذهب الغاز من فلسطين المحتلة إلى مصر والأردن كي يعاد تصدير جزء منه إلى أوروبا وبالتالي لا يمكن تحديد نسبة الغاز "الإسرائيلي" المصدر بشكل دقيق لأن المصريين مثلًا يصدرونه على أنه غاز مصري. ولكن تقدّر نسبة زيادة التصدير من فلسطين المحتلة إلى أوروبا بـ 14٪.

جدول رقم 2: الاكتشافات الرئيسية لشرق المتوسط في عام 2022³

الحقل	الكمية (مليار متر مكعب)	الشركة المشغلة	الدولة	تاريخ اكتشاف
أثينا	8	إنيرجيان	فلسطين المحتلة	أيار
كرونوس-1	70	إيني	قبرص	آب
هرمس	15-7	إنيرجيان	فلسطين المحتلة	تشرين الأول
زيوس-1	13	إنيرجيان	فلسطين المحتلة	تشرين الأول
زيوس-01	84-57	توتال	قبرص	كانون الأول
نارجس-X1	99	شيفرون	مصر	كانون الأول

جدول رقم 3: عمليات الحفر الرئيسية في شرق البحر الأبيض المتوسط المخطط لها لعام 2023⁴

الحقل	الشركة المشغلة	الشركاء	الدولة	التاريخ المخطط للبدء
Ha'py	إيني (70٪)	إنيرجيان (30٪)	مصر	النصف الأول من العام
قانا ⁵	توتال (35٪)	إيني (35٪) - قطر للطاقة (30٪)	لبنان	الربع الأول من العام ⁶
أفروديت	شيفرون (35٪)	شل (35٪) - نيو ميد (30٪)	قبرص	الربع الأول من العام
Israel Campaign	إنيرجيان	-	فلسطين المحتلة	الربع الأول من العام
بلوك شمال شرق العامرية	شل (50٪)	بتروناس (50٪)	مصر	الربع الثاني من العام
غرب النيل دلتا	BP (82.75٪)	وينترشال ديا (17.25٪)	مصر	2024/2023

³ المصدر: Energy Intelligence

⁴ المصدر: Energy Intelligence

⁵ شراكة الكونسورتيوم لم تحسم بعد.

⁶ من المرجح أن عمليات الحفر في حقل قانا مؤجلة حتى النصف الثاني من العام 2023.

توصيات جديدة لـ "مجموعة العمل من أجل لبنان"

الموضوع

في 14 كانون الثاني 2023، نشرت "مجموعة العمل من أجل لبنان" ورقة توصيات للإدارة الأميركية بعنوان: "العلاقات الأميركية اللبنانية: وضع إطار دولي جديد لحكومة أكثر استجابة"¹، تَضَمَّت 7 مجالات للسياسة التي يتوجَّب على واشنطن أن تركزَ عليها عند التعاطي مع لبنان. تلا ذلك عقد حلقة نقاشية في 19 كانون الثاني جمعت عددًا من المسؤولين والباحثين الأميركيين. نورد في هذا التقرير أبرز التوصيات إضافة إلى أهمّ المواقف التي وردت في الحلقة النقاشية.

أبرز التوصيات والمواقف

الملخص التنفيذي

يسير لبنان في مسار مأساوي لم يسبق له مثيل في تاريخه. الأشهر القليلة المقبلة، مع الإصلاحات المطلوبة أو بدونها، ستشكّل طريقها لسنوات قادمة. يمكن أن تُعزى إخفاقات لبنان إلى الفساد المستشري من قِبل الطبقة السياسية وإفلات حزب الله "الدولة داخل الدولة" من العقاب. على قادة لبنان أن يخاطروا بما يلزم لتغيير اتجاه بلدهم الذاهب إلى هاوية الانهيار الاقتصادي والسياسي، لكنهم لن يكونوا قادرين على مواجهة هذا التحدي بمفردهم. يجب على الولايات المتحدة أن تقود أصدقاءها في أوروبا والخليج لتشجيع الأحزاب السياسية والقادة، الذين فشلوا في السابق في الاستجابة بفعالية لشعبهم، لإنشاء إطار جديد للبنان لبدء تعافيه. لقد حان الوقت الآن للاعتماد على الاتفاق البحري الذي توسّطت فيه الولايات المتحدة من خلال تشجيع لبنان على اتخاذ خطوات لتحقيق أهداف أخرى قابلة للتحقيق ومواصلة الزخم إلى الأمام.

¹ <https://www.atfl.org/wp-content/uploads/2022/12/ATFL-US-Lebanon-Relations-Policy-Paper-v4.pdf>

أبرز المقدمات الواردة في التقرير:

- سيطرت القضية الإيرانية على تفاعل الكونغرس مع الإدارة بشأن سياسة الشرق الأوسط، وهي قضية رئيسية توجّه الطريقة التي ينظر بها العديد من المسؤولين المنتخبين إلى العلاقات بين الولايات المتحدة ولبنان.
- لدى الإدارة والكونغرس قلق مشترك بشأن جهود الصين وروسيا وإيران لزيادة نفوذهم في لبنان، وهو ما يتعارض مع أهداف وغايات الولايات المتحدة. استمرّت الولايات المتحدة في خلق فرص لخفض التصعيد الإقليمي وتعزيز الاستقرار في لبنان.
- ينبغي على الولايات المتحدة أن ترشد أصدقاءها، بما في ذلك فرنسا ودول أوروبية أخرى وشركاء خليجيين، في تقديم حوافز للأحزاب السياسية والقادة، الذين فشلوا سابقاً في الاستجابة بفعالية لشعبهم، لإنشاء إطار عمل للبنان للتعافي والمضيّ قدماً.
- يمكن للبنان أن يزعزع الاستقرار بطرق تخلق المزيد من عدم اليقين في منطقة تعاني بالفعل من تحديات تشمل الحكم السيئ، والصراع بين الدول وداخلها، وتأثيرات التخطيط التنموي الضعيف، والنتائج المتفاقمة لتغيّر المناخ.
- يسير البلد حالياً نحو مسار كارثي، والأشهر القليلة المقبلة، مع أو بدون الإصلاحات المطلوبة، ستشكل طريق لبنان لسنوات قادمة.
- نشجّع حكومة الولايات المتحدة على قيادة المجتمع الدولي في استخدام نفوذها لتحفيز البرلمان اللبناني الجديد على اتخاذ الخطوات اللازمة لانتخاب رئيس فعّال وملتزم بالإصلاح؛ ومعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المدى القصير والطويل؛ وتكليف رئيس وزراء يتمتع بالمصداقية، وقادر على تشكيل حكومة فعّالة تلتزم بتنفيذ الإصلاحات اللازمة.
- في الجوهر، يمكن أن تُعزى إخفاقات لبنان إلى سببين رئيسيين - الفساد المستشري من قبل الطبقة السياسية وإفلات حزب الله، "الدولة داخل الدولة"، من العقاب. بدون معالجة هاتين الظاهرتين، على جميع المستويات الحكومية، وفيما يتعلّق بالقطاع المصرفي والقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، هناك فرصة ضئيلة لأن يتعافى لبنان، ناهيك عن التقدّم نحو دولة تعمل بكامل طاقتها.

1. تحديّ الحوكمة: انتخاب رئيس وتشكيل حكومة فعّالة

لبنان غارق في فراغ السلطة الحاكمة. انتهت ولاية الرئيس في 31 تشرين الأول 2022 وفشل البرلمان حتى الآن في انتخاب بديل. بعد الانتخابات البرلمانية في أيار 2022، على النحو المنصوص عليه في الدستور، دخلت

الحكومة في وضع تصريف الأعمال، تاركة سلطتها للعمل دون رئيس أصيل. البلد بحاجة ماسة إلى انتخاب رئيس نظيف وقادر وموجه نحو الإصلاح، يمكنه المساعدة في قيادة الطريق نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد، وتشجيع الإصلاح، وتمكين الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي السريع. ولا يقل عن ذلك أهمية التكليف لاحقاً لرئيس وزراء ذي مصداقية، وحكومة ملتزمة باستعادة الثقة في الحكم الأساسي، وعكس فقدان الثقة العام في المؤسسات اللبنانية، ودعم خطة التعافي الاجتماعي والاقتصادي الفعّالة. يمكن للولايات المتحدة استخدام نفوذها ومساعدتها الدبلوماسية الحميدة ونفوذ شركائها الأوروبيين والخليجيين للضغط على الأحزاب اللبنانية للتحرّك بسرعة نحو انتخاب رئيس مؤهل وقادر.

التوصيات

- التوضيح للبرلمان الحالي والأحزاب السياسية المختلفة أنّ المساعدات الدولية والدعم الدبلوماسي مرهون بانتخاب رئيس نظيف وقادر وملتزم بالإصلاح يلبي احتياجات الشعب اللبناني وكذلك التشكيل اللاحق لحكومة فعّالة، فكلّما طالّت فترة الانتخابات الرئاسية ازدادت الاضطرابات التي من المرجّح أن يواجهها لبنان، وهذا ليس في مصلحة الولايات المتحدة.
- وضع توقّعات واضحة للمساعدات الأميركية والدعم الدبلوماسي مع الأحزاب السياسية والقادة في لبنان من خلال الاعتماد على دعم أيّ إدارة رئاسية جديدة أو حكومة جديدة بشأن تعيين أشخاص نظيفين وفعالين وذوي مصداقية في مناصب المسؤولية، وكذلك بشأن إحراز تقدّم واضح وقابل للقياس فيما يتعلّق بتنفيذ الإصلاحات ومكافحة الفساد واستعادة سيادة الدولة وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحسين الحكم.
- الدعوة إلى تعزيز لبنان للمؤسسات الديمقراطية في البلاد من خلال سياسات مثل اللامركزية، والانخراط في عملية جادة لإنهاء وجود "الدولة داخل الدولة" الخاصة بحزب الله، من خلال الموافقة على استراتيجية دفاع وطني، ووضع مسؤولية السيادة فقط ضمن سلطة الدولة. للولايات المتحدة وفرنسا ودول الخليج دور رئيسي تلعبه هنا.
- تعزيز ودعم الأحزاب السياسية الإصلاحية الجديدة وأعضاء البرلمان واللجان البرلمانية الجدد، فضلاً عن وسائل الإعلام المستقلة، من خلال المنظّمات غير الحكومية، مثل المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني، لتمكين لبنان من الانتقال إلى ديمقراطية تعمل بشكل أفضل، خاصة بالنظر إلى الانتخابات البلدية المتوقّعة في عام 2023.

- إدراج أحكام لإحياء مجلس الخدمة المدنية الكفوء والمستقل على أساس الإصلاحات التي أدخلها البرلمان. هجرة الأدمغة واستنزاف الرواتب يضعفان قطاع الخدمة المدنية. إن إعادة تأهيل هذا القطاع ضروري لمواجهة تحديات الحكم في لبنان.
- إصدار قانون يمنح الاستقلال للسلطة القضائية في لبنان. استقلالية القضاء هي السمة المميّزة لأيّ ديمقراطية، ومشروع القانون الحالي يفشل في حماية النظام القضائي من التدخل السياسي.

2. تحدي الإصلاحات: خطوات مستدامة وموجّهة ومصداقية

إنّ أيّ إصلاحات لصندوق النقد الدولي ستتطلب قرارات شجاعة وصعبة من قبل البرلمان في نهاية المطاف. تتضمن بعض المتطلبات الرئيسية التي يجب على المشرّعين معالجتها ما يلي: خفض النفقات العامة، وإصلاح السياسات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي، وترشيد المؤسسات الاستثمارية للدولة (مثل شركة الكهرباء وقطاع الاتصالات)، وإضفاء الطابع الرسمي على قانون الكبيتال كونترول، وإبرام ميزانية واقعية لعام 2023، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحسينه مع حماية حقوق المودعين الصغار. إذا كانت الحكومة تريد اعتماد صفقة صندوق النقد الدولي فإن الأمر يحتاج إلى تأييد قوي من قبل القيادة.

التوصيات

- التأكيد لأيّ رئيس جديد، وكذلك للبرلمان الحالي، على أنّ الولايات المتحدة وشركاءها الدوليين يتوقعون تنفيذاً سريعاً وفعالاً وشاملاً للإصلاحات على النحو المبين في اتفاقية خبراء صندوق النقد الدولي. يجب على الولايات المتحدة وشركائها أيضاً أن يوضحوا أنّه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الخطوات والسياسات والإصلاحات إذا أُريد لاتفاقية صندوق النقد الدولي أن تترسّخ، وإذا كان للاستثمار الدولي والمساعدات أن تتدفّق مرّة أخرى إلى البلاد. علاوة على ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن توضح أنّ دعمها وتمويلها يعتمدان على مثل هذه النتائج.
- تشجيع الحكومة اللبنانية على التواصل بشكل أفضل مع الشعب اللبناني وشرح الإصلاحات المطلوبة وإظهار أهميتها بطريقة شفافة، بالإضافة إلى بناء الوعي العامّ والدعم لهذه العملية. إن وسائل الإعلام الاجتماعية المستهدفة والمستجيبة ضرورية.
- تشجيع الأطراف اللبنانية الفاعلة، بمن في ذلك القادة في البرلمان والحكومة، على الاجتماع بروح من التعاون والحوار لإيجاد توافق يبني الدعم لتمرير اتفاق صندوق النقد الدولي.

- إعلام الشعب اللبناني بأن أيّ حزمة إصلاحات ستشمل حماية المودعين الصغار والمتوسّطين. هناك حاجة إلى التزام دراماتيكي تجاه الشعب. على سبيل المثال، وضع بيان يضمن أن رأس المال المتبقّي في البنك المركزي سيتمّ تخصيصه لهؤلاء المودعين لضمان مدّخراتهم.

3. قطاع الطاقة والكهرباء

ربما لا توجد قضية توضح الطبيعة المتكاملة للإصلاحات ونتائجها بشكل أفضل من إعادة هيكلة قطاع الطاقة، الذي يعاني حالياً من عدم الكفاءة، وسياسات الدعم والتسعير غير المستدام، وضعف تحصيل الرسوم والجبائية. توفّر مؤسسة كهرباء لبنان الكهرباء مجاًناً لأكثر من عقد من الزمن، بدعم من أموال المودعين في البنوك. عانى قطاع الطاقة على مدى سنوات من سوء الإدارة، وإهمال الاستثمارات في تحديث المعدّات، وضعف تحصيل الرسوم. وتجدر الإشارة إلى أن لبنان اتخذ خطوة كبيرة في كسب الدعم الدولي، وزيادة الأمن والاستقرار، والفوائد الاقتصادية المحتملة من اتفاق ترسيم حدوده البحرية مع "إسرائيل". هذه خطوة مهمّة على المدى الطويل للمضيّ قدماً بالنسبة للبنان، إلا أنها لا تعالج الاحتياجات القصيرة الأجل والملحة للبلد. فيما يتعلّق بصفقة الطاقة في بلاد الشام (مع مصر والأردن وسوريا)، اتخذت الحكومة اللبنانية مؤخراً واحدة من خطوتين إصلاحيتين أوّليتين لتلقّي الدعم المالي من البنك الدولي: الإعلان عن تعرفّة مستدامة للكهرباء. لسوء الحظ، لم تبدأ الحكومة بعد في الخطوة الأخرى: تعيين هيئة مؤهّلة ناظمة للكهرباء. بدون تدفّقات طاقة كافية ومنظمة بشكل جيّد، تعاني المرافق العامة، ولا تستطيع شركات تكنولوجيا المعلومات أو غيرها توفير الخدمات لعملائها، وتستمر أسعار الديزل في إفقار المستهلكين، ولا يمكن للشركات أن تعمل بكفاءة.

التوصيات

- التوضيح للمشرّعين اللبنانيين أن الولايات المتحدة وشركاءها لا ينظرون إلى اتفاق الحدود البحرية على أنه بديل عن صفقة إصلاحات صندوق النقد الدولي، وأن الأمر سيستغرق سنوات قبل أن يرى لبنان أي فائدة من التنقيب والاستخراج.
- تشجيع الولايات المتحدة للبنان من أجل تطوير صندوق سيادي مستدام، مع معايير محاسبية مناسبة واستراتيجية لاستثمار عائدات أيّ تطوير للنفط والغاز فقط من أجل التنمية المستقبلية للبلاد.
- التعاون مع لبنان لتطوير خطته النهائية لتصدير الطاقة، الأمر الذي سيتطلّب مشاركة وتنسيقاً مع منتدى غاز شرق المتوسط ودبلوماسية أميركية إضافية.

- حثّ وزير الطاقة على تقديم اقتراح مقبول إلى البنك الدولي، من أجل تنمية واستدامة قطاع الكهرباء في لبنان على المدى الطويل، وهو أمر حيوي لإنجاز صفقة الطاقة في بلاد الشام. يجب أن يفي مثل هذا البرنامج بالمعايير الدولية لخصخصة الطاقة الكهربائية بشكل تنافسي، وإنشاء هيئة ناظمة للكهرباء تكون مستقلة عن النفوذ السياسي.
- يجب تحميل الحكومة اللبنانية، وعلى وجه الخصوص وزارة الطاقة، المسؤولية عن تقديم الضمانات اللازمة للبنك الدولي، الأمر الذي سيتيح فرصة فورية وقصيرة الأمد لزيادة الكهرباء للشعب اللبناني في الأسابيع المقبلة.
- إقناع البنك الدولي بالحاجة الملحة لمساعدة مواطني لبنان، وكيف أنّ صفقة الطاقة في بلاد الشام هي أسرع طريقة لتلبية هذه الحاجة. يجب على الولايات المتحدة أن توضح للبنك الدولي، على أعلى المستويات، أهمية هذا المشروع. وبالمثل، يجب على البنك الدولي المضي قدماً بناءً على التزامه بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية تستند إلى تحديد لبنان لرسوم الجباية، واقتراح استرداد تكلفة مقبول، وبدء التوظيف في الهيئة الناظمة للكهرباء.
- تشجيع الحكومة اللبنانية، كخطوة فورية إلى الأمام، على السماح بتلبية ما يصل إلى 30٪ من احتياجات الكهرباء من خلال مشاريع الكهرباء المتجددة الصغيرة (بحد أقصى 15 ميغاوات / محطة) التي طوّرتها البلديات والمؤسسات غير الربحية والجهات الأخرى، مع توفير إمكانية بيع الطاقة الزائدة للشبكة. يجب أن تستمرّ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID بدعم المبادرات المحليّة التي تعمل على تطوير إنتاج لامركزي للطاقة مؤهل لتلقّي دعم حكومة الولايات المتحدة.

4. تحديّ اللاجئين السوريين - حلّ العقدة

هناك أكثر من 825,000 لاجئ سوري في لبنان مسجّلين لدى المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مع ذلك طلبت الحكومة اللبنانية من المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقف تسجيل اللاجئين في عام 2015. وبالتالي تختلف التقديرات بحسب العدد الفعلي للاجئين في البلاد. لبنان هو أعلى دولة مضيضة للاجئين في العالم من حيث نصيب الفرد. يجب أن يكون مفهومًا أنّ لبنان قد فعل وما زال يفعل الصالح العام العالمي في استجابته لأزمة اللاجئين السوريين. على الرغم من الجهود الدولية، يستمر وضع اللاجئين في لبنان، وكذلك أزمة المجتمعات المحليّة المضيضة في التدهور.

من الجيد أن يصرّ المجتمع الدولي على العودة الآمنة والكرامة والطوعية لجميع اللاجئين ويحميها. ومع ذلك، هناك حاجة متزايدة للفهم والاستجابة لاحتياجات المجتمعات اللبنانية المضيضة. تم تطوير برامج اللاجئين

السوريين قبل انهيار لبنان. اليوم، مع ارتفاع معدلات البطالة ومعاناة أكثر من 80% من السكان من الفقر، من الضروري إلقاء نظرة جديدة على المشكلة. يتزايد الضغط السياسي المناهض للاجئين في لبنان، مما يؤدي إلى خطاب تمييزي وسياسات إقصائية (خاصة على مستوى البلديات) وجهود قصيرة النظر للعودة الطوعية إلى الوطن، والتي لم تحقق سوى نتائج هامشية. المعلومات المتداولة حالياً بشأن اللاجئين السوريين تستند أحياناً إلى أدلة وأحياناً تكون مبالغاً فيها. هناك حاجة لنشر المعلومات على نطاق واسع، بناءً على بحث عميق وأدلة واقعية، من أجل تطوير حلول محتملة.

بعد أكثر من عقد من الصراع، من الواضح أن هناك حاجة إلى حلول مبتكرة لأزمة اللاجئين السوريين تتوافق مع القانون الدولي للاجئين الذي ينصّ على أن تكون العودة إلى سوريا آمنة وطوعية وكريمة، وتقرّ بأنّ لبنان لا يستطيع إدارة هذا الوضع لوحده.

التوصيات

- زيادة المساعدة الحكومية الأميركية للاجئين والمجتمعات المضيفة والسكان المعرضين للخطر بمقدار 1 مليار دولار في السنة المالية 2023 من أجل معالجة وموازنة الخدمات المطلوبة لهؤلاء السكان. يجب على المجتمع الدولي أن يشارك مع الولايات المتحدة في تلبية احتياجات هذه المجتمعات. ويجب أن تكون هذه الزيادات متوازنة بالتساوي بين المجتمعات المضيفة وعائلات اللاجئين وربطها باحترام الحكومة اللبنانية للحقوق المعترف بها دولياً للاجئين الذين يعيشون في لبنان.
- تشكيل فريق دراسة السياسات لتحديد أزمة اللاجئين الحالية، مع تفويضه باقتراح الحلول المستدامة وإيجادها، مع أخذ استقرار لبنان بعين الاعتبار، وكذلك الالتزام بالقانون الدولي بأنّ أيّ عودة للاجئين يجب أن تكون آمنة وطوعية وكريمة. سيُظهر مثل هذا الجهد تفهم الولايات المتحدة للتأثير الكامل لأزمة اللاجئين في لبنان.
- إجراء بحث أولي، كجزء من جهود الدراسة، لإنشاء بيانات موثوقة حول تأثيرات أزمة اللاجئين في البلاد، وفصل التقدير الحقيقي عن الأخطاء، من أجل فهم نطاق المشكلة بشكل كامل. يمكن أن يساعد ذلك في إزالة سوء التفاهم في لبنان حول تأثير اللاجئين على البلاد.

5. تحدي الإغاثة الإنسانية والاجتماعية الملائمة – سبيل النجاة من أجل البقاء

تستحقّ الولايات المتحدة تقديراً استثنائياً لقيادتها جهود الإغاثة الإنسانية العالمية للبنان، لا سيّما بعد انفجار مرفأ بيروت في عام 2020. منذ السنة المالية 2021، وجد أكثر من 800 مليون دولار من الدعم الإنساني الأميركي طريقه من خلال المنظّمات غير الحكومية والمستشفيات والعيادات لأكثر من 900,000 مستفيد في

البلاد. الآن ليس الوقت المناسب لتقليل هذه الجهود. لجعل هذا التأثير مستدامًا، يجب على الولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع أصدقائها، تعزيز التعليم من رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعي والتعليم العام والخاص، والصحة، والزراعة، وقطاع الطاقة على نطاق صغير، والمدارس الفنية والابتدائية، والبرامج والسياسات التي تشجّع اللامركزية وحلول مبتكرة للتحديات التي تواجه البلاد.

التوصيات

- الاستمرار في حشد الدعم الإنساني الدولي بقيادة الولايات المتحدة للشعب اللبناني. يجب أن يتم توجيه هذا الدعم من خلال منظمات غير حكومية محلية ودولية ذات مصداقية وليس من خلال الحكومة، حيث لا يزال الفساد يمثل خطرًا كبيرًا.
- زيادة المساعدة السنوية إلى 100 مليون دولار لكل من الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية، والتأكد من عدم فشلها خلال هذه الأزمة. إتهما من بين أفضل أدوات القوة الناعمة للولايات المتحدة.
- زيادة الدعم لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) وكذلك المنح التي تدعم المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحكم والديمقراطية وأزمة لبنان والتعافي منها.
- دعم اقتراح الجامعة اللبنانية المقدم للبنك الدولي لتفادي إغلاقها. يواجه لبنان جيلًا ضائعًا لأن أكبر جامعاته لا تستطيع حتى إبقاء أضوائها مضاءة. يغادر الأساتذة ويترك الطلاب مع الحد الأدنى من التعلم الافتراضي وبدون الإمدادات الأساسية.
- إعطاء الأولوية لدعم المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة في لبنان، والتي تتراوح من المدارس الابتدائية إلى الجامعات، والتي تواجه نفس التهديد الذي تواجهه الجامعة اللبنانية.
- توسيع مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID لتشمل المزيد من الشباب والنساء مع التركيز على ريادة الأعمال، ورفع المهارات، وإعادة تشكيل المهارات في القطاعات التي تُعتبر حاسمة لاستقرار وإعادة بناء البلاد.
- تشكيل شراكة بين الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID والجالية اللبنانية الأميركية لإضفاء الطابع الرسمي على جهد الأطباء اللبنانيين الأميركيين لإنشاء نظام دعم افتراضي للتعليم الطبي.
- إدراك أن مناطق معينة داخل البلد تعاني من تفشّ حادّ للكوليرا؛ يجب أن تستمر الولايات المتحدة في المساهمة بجهود التطعيم ضد الكوليرا.

6. تحديّ الأمن – وجوب استدامة العلاجات

يتمتع الجيش اللبناني (وهو المؤسسة الأكثر ثقة في البلاد) بالثقة الكاملة من وزارة الدفاع الأميركية وقادة الكونغرس من الحزبين والإدارة. بعد فقدان الثقة في القطاع المصرفي اللبناني، يقف الجيش اللبناني الآن باعتباره المؤسسة الوحيدة التي توحد البلاد. تواصل الولايات المتحدة تعزيز العلاقات مع الضباط وتساعد في دفع الجيش اللبناني للحفاظ على ولائه للدولة اللبنانية وليس لأي هويّة طائفية. إنّ المساعدة الأمنية القوية والبرمجة المنسّقة، وتخصيص الأموال غير المنفّقة لدعم جهود الأمم المتحدة لتمويل تعديل تكلفة المعيشة في القوّات المسلّحة اللبنانية، وزيارات المسؤولين أثناء التدريبات المشتركة، والاجتماعات والمراجعات الاستراتيجية ستعزّز الأمن في البلد.

ومما يزيد من تعقيد استقرار لبنان النشاط الإيراني الخبيث الذي لا يزال محرّكاً رئيسياً في أزمة لبنان التي طال أمدها. نعتقد أنّ اتفاقاً نووياً مع إيران يتناول الأمن النووي أمر مهمّ ويجب أن يكون نقطة انطلاق في التفاوض بشأن المزيد من القيود على نشاط الصواريخ الإيرانية والوكلاء الإرهابيين في المنطقة. على مدى السنوات العديدة الماضية، أثبت الجيش اللبناني أنه أحد أكثر الجيوش كفاءة في منطقة الشرق الأوسط، وفقاً لوزارة الدفاع الأميركية، وأصبح أفضل رادع مؤسّسي للتدخل العسكري الإيراني عبر حزب الله.

التوصيات

- استمرار الدعم المادي للجيش اللبناني، وهو جزء أساسي من وجودنا في المنطقة، ولا سيّما لتشغيل وحفظ الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.
- استدامة دعم سُبُل العيش لعائلات الجيش اللبناني / قوى الأمن الداخلي. يجب أن تستمر الولايات المتحدة في كسب الدعم من حلفائنا في أوروبا والخليج من أجل الغذاء والمساعدات المدرسية ودعم الأسرة.
- يجب على الولايات المتحدة أن تشجّع مجلس الوزراء والوزارات المختصة على تطوير استراتيجية الدفاع الوطني.
- محاربة رواية "المقاومة" الإيرانية القائلة بأنّ المعاناة الحالية للشعب اللبناني ترجع إلى السياسة الأميركية. يجب على الولايات المتحدة الانخراط في جهود الدبلوماسية العامة في هذا الصدد.
- الحفاظ على دور نشط للولايات المتحدة في التنفيذ الكامل للاتفاقية البحرية اللبنانية الإسرائيلية بهدف توسيع خدمات الوساطة في نهاية المطاف لحلّ النزاعات البرية بين الدولتين.

7. العقوبات

فرضت الولايات المتحدة قانون ماغنتسكي وعقوبات إرهابية على عدّة جهات لبنانية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والفساد ودعم الأنشطة الإرهابية. لقد صيغت العقوبات بحكمة لاستهداف الأفراد وتجنب العواقب السلبية لإلحاق الضرر بالشعب بشكل عامّ. خلال زيارتنا، أعرب الكثير من اللبنانيين عن الحاجة إلى المساعدة في محاسبة المسؤولين الفاسدين والمسيئين.

التوصيات

- الاستمرار في ضمان استناد العقوبات إلى أدلّة واضحة على الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان أو الإرهاب، وإيصال تلك الأدلّة بشفافية إلى الشعب اللبناني والدولي.
- الاستمرار في التأكّد من أنّ العقوبات متناسقة وقائمة على الأدلّة، ولا تُستخدم لأغراض سياسية.

من الخلاصة: إذا فشلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في التحرك اليوم، فسيضطرون إلى التصرّف غداً لأنّ العواقب على المنطقة بأكملها ستكون ضارّة. إنّ دولة فاشلة، هي أيضاً موطن لواحد من أكبر عدد من اللاجئين في العالم، على الحدود مع كل من سوريا و"إسرائيل" ستصبح تهديداً أمنياً وشيكاً، وكارثة إنسانية لا يمكن تجاهلها.

أبرز ما ورد في الحلقة النقاشية حول التقرير

نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون بلاد الشام إيثان غولدرتيتش:

- إن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الحاسمة في لبنان سيكون أكثر صعوبة، لكن هناك مجال للتفاؤل.
- طوّرت إدارة بايدن سلسلة من أولويات السياسة نصرّة للبنان وشعبه أولاً. يجب علينا وشركائنا في المجتمع الدولي أن نواصل الضغط من أجل الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة فاعلة، وكلاهما ضروري لإحراز تقدّم في الإصلاحات التي تشتدّ الحاجة إليها.
- ادّعى البعض أنّ لبنان لن يفعل ذلك ولا يمكنه القيام بذلك دون تدخل أجنبي. كما أوضحنا، سرّاً وعلانية، على مجلس النواب اللبناني انتخاب الرئيس المقبل وفقاً لمطالب الشعب اللبناني. نحن، حكومة الولايات المتحدة، لا نعمل على انتقاء الراحين والخاصرين.
- لا يسعنا إلّا أن نقول إنّ لبنان بحاجة إلى رئيس خال من الفساد يمكنه أن يوحد البلاد. لكن مصلحة الشعب اللبناني أولاً وتنفيذ إصلاحات اقتصادية حاسمة، وهو ما يقودني إلى أولويتنا التالية: تأمين برنامج صندوق النقد الدولي، الذي يبقى الخيار الأفضل والوحيد للبنان تجاه التعافي على المدى الطويل.
- وبينما نحن على استعداد لمساعدة لبنان في تنفيذ هذه الإصلاحات، يجب علينا نحن وشركائنا في المجتمع الدولي أن نوضح أنّه لا يوجد بديل لبرنامج صندوق النقد الدولي وبدونه لن يكون هناك إنقاذ.
- لا تزال الحكومة الأميركية ملتزمة بتحديد حلول الطاقة المستدامة للبنان وشعبه، بما في ذلك من خلال صفقات الطاقة الإقليمية التي يمولها البنك الدولي. لذا فهي أولوية لهذه الإدارة. تبقى الكرة في ملعب الحكومة اللبنانية. نواصل حثّ القادة اللبنانيين على استكمال البنوك شروط الإصلاح المطلوبة لهذه الصفقات والبقاء على اتصال وثيق مع جميع أصحاب المصلحة.
- مع تفاقم الأزمات، فإننا نتطلّع أيضاً بوضوح إلى التهديد الذي لا يزال حزب الله يمثّله على لبنان والولايات المتحدة والمنطقة. سنواصل استخدام مجموعة الأدوات المتاحة لنا لتقويض هذا التهديد. على سبيل المثال، في خريف عام 2022، فرضنا عقوبات على مجموعة من الأفراد والكيانات لتقديمتهم خدمات مالية لحزب الله. في الوقت نفسه، حدّدنا شبكة التهريب الكبرى المسؤولة عن تحويل الأرباح من النفط الإيراني إلى خزائن حزب الله.
- تظلّ محاربة نفوذ حزب الله ودعم استقرار لبنان وأمنه هدفاً رئيسية للإدارة الأميركية.
- فيما يتعلّق بقطاع الأمن، فإن الاستعداد التشغيلي المستمرّ والروح المعنوية للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي أمران حاسمان لمنع أسوأ سيناريو في لبنان.

- منذ عام 2006، قدّمنا أكثر من 3 مليارات دولار من الموادّ والمعدّات والإمدادات والتدريب مباشرة لكلتا المؤسستين. نواصل استكشاف المزيد من الدعم لقطاع الأمن وندعو أصدقاء لبنان والمجتمع الدولي إلى فعل الشيء نفسه.
- نظل ممتّنين للغاية لكرم لبنان في استضافة اللاجئين، حتى ونحن ندرك الضغوط التي يضعها ذلك على موارد البلاد المحدودة بشكل متزايد. بينما نتفهم الإحباط الذي يشعر به البعض في لبنان، ما زلنا نشعر بالقلق من أنّ خطاب بعض المسؤولين اللبنانيين يمكن أن يُلهم العنف ويزيد من تقويض استقرار البلاد.
- لا تعارض الولايات المتحدة العودة الطوعية للاجئين ما دامت عمليات العودة هذه منسّقة عن كثب مع المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مع ذلك، يجب أن يتغيّر الوضع في سوريا. يمكن لنظام الأسد فقط تهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية وكريمة من خلال الانخراط في العملية السياسية بحُسن نية.

مدير معهد الشرق الأوسط بول سالم:

- حزب الله هو منظّمة ذات سيادة تامة وذات قدرات عالية تستجيب لجمهورية إيران الإسلامية ولديها دفاعها واستخباراتها وسياساتها الخارجية الخاصة بها وتستمر في شلّ قدرة الدولة اللبنانية أو الشعب اللبناني.
- لن نخدع أنفسنا بأنه لا يوجد رئيس أو حكومة ستكون قادرة على عكس هذا الوضع المتهالك للغاية الذي خلقه حزب الله في البلاد.
- أفضل ما يمكن أن نأمله هو تباطؤ الانهيار وبدء التعافي. الميزانية الحكومية، التي كانت تبلغ في السابق حوالي 16 مليار دولار، تعادل الآن حوالي مليار دولار، مما يعني أنّه على الرغم من استمرار وجود الدولة نظرياً في الواقع فإنّ عضلاتها وأوتارها وقدرتها على العمل مشلولة.
- الجيش اللبناني من أهمّ المؤسّسات التي تحافظ على تماسك البلاد. إنّ دعم الولايات المتحدة ودول أخرى لتلك المؤسّسة مهمّ جداً جداً في منع البلاد من الانهيار التام في الفوضى والأشكال المختلفة للميليشيات وحرب الميليشيات.
- ينبغي الوصول إلى انتخاب رئيس، يتمتع بحضور صلب لمدة ستّ سنوات، أي حتى عام 2029. للرئيس دور في تشكيل الحكومة. له دور في نوع من السياسة بشكل عام. لذلك فهو قرار مهمّ للغاية. ومن

المهم في هذه المرحلة ألا يتدخل المجتمع الدولي، بل أن يستخدم نفوذه الشرعي، وإن كان لبنان يحتاج إلى مساعدة من المجتمع الدولي.

● لا يمكننا تحمّل ست سنوات أخرى من إدارة فاسدة وعميلة تعمل بشكل أساسي جنباً إلى جنب مع حزب الله.

● لا يستطيع لبنان تحمّل عامين أو عامين ونصف العام من الشغور الرئاسي وشلل الحكومة. الآن، علينا أن نضع في اعتبارنا أنّ الكثير من السياسيين الذين تمّت إعادتهم إلى البرلمان، والكثير منهم، جزء مما يجب أن نسّمّيهم عصابة إجرامية. هذه ليست مجردّ عصابة إجرامية قادت أكبر سرقة لأموال الناس في أي بلد في التاريخ.

● كما أنهم أشرفوا بشكل فعّال على تفجير المرفأ الذي أدّى إلى مقتل المئات وجرح الآلاف ودمّر جزءاً كبيراً من العاصمة. أيّ تحقيق جدّي في هذه الجريمة التاريخية؟ لذلك لا يمكننا أن نخدع أنفسنا بأنّ الرئيس سيغيّر الوضع بين عشية وضحاها. لكن يجب على المجتمع الدولي استخدام نفوذه للحصول على خيار أفضل بدلاً من خيار أسوأ. أمل أن يكون الشعب اللبناني نشيطاً، فقد كانت هناك انتفاضة بدأت في عام 2019 وكان لها بعض النتائج في الانتخابات البرلمانية لعام 2022.

● يمكن أن يكون هناك المزيد من النتائج كما نأمل في الانتخابات البلدية المقبلة ثم الانتخابات البرلمانية لعام 2026. لذلك لديّ بعض الأمل في أنّ الشعب اللبناني قد أيقظ الحاجة الماسّة له ليكون أكثر انخراطاً. أمل أيضاً أنه ربما بمرور الوقت قد يتغيّر الوضع في إيران. أمل أن تمكّن الصفقة البحرية بين "إسرائيل" ولبنان من الوصول إلى موارد الغاز البحرية، والتي ستكون مهمّة لإنتاج الكهرباء والاستثمار الاقتصادي في لبنان.

● سيحتاج لبنان إلى التواصل مع منتدى غاز شرق المتوسط، الذي يضمّ لاعبين إقليميين بالإضافة إلى شركاء أوروبيين في الولايات المتحدة لتصدير أي غاز. أمل أن يدفع ذلك أيضاً لبنان في اتجاه دولي وإقليمي أكثر تكاملاً.

● بينما يحتاج لبنان إلى مساعدة إقليمية ودولية، عليه أن يستمع إلى الخارج. ولدى الخارج ما يقوله حيال ذلك. وللخارج أيضاً مصلحة في عدم وقوع لبنان في عمق الفوضى والانهييار، لأنّ ذلك ستكون له آثار على الأمن في بلاد الشام، والأمن في شرق المتوسط، وتدفعّ اللاجئين إلى أوروبا. لذا فهي أيضاً قضية ذات اهتمام دولي.

- حتى الآن، لم يتم تنفيذ الإصلاحات لتطبيق اتفاق صندوق النقد الدولي. ودعونا لا ننسى أنه إذا اتفق لبنان مع صندوق النقد الدولي فهذا يوفر مصداقية دولية للموافقة على التمويل، وهو ما سيكون أكثر جاذبية لدول عربية ودول الخليج. سيكون تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بداية لإحياء الثقة.
- ما زلت متفائلاً قليلاً لأنه لا يوجد في الواقع خيار آخر للبنان. لا يوجد مسار غير صندوق النقد الدولي للانتعاش الاقتصادي الجاد.
- لديّ بعض الخوف من أنه مع الاتفاقية البحرية مع "إسرائيل" سيتفاقم الفساد أكثر على يد بعض الأحزاب في البلاد، كحزب الله مثلاً، وأعتقد حركة أمل أيضاً وآخرين. لدينا صفقة مع "إسرائيل"، وقد نحصل على الغاز في السنوات الخمس أو الست المقبلة. ربما هذا يكفي. ربّما يمكننا أن نعيش كدولة نفطية فاسدة مثل إيران أو مثل نيجيريا، مثلها مثل البلدان الأخرى، دون الحاجة إلى الاندماج مع المجتمع الدولي والالتزام بالقواعد الدولية. هذا هو السبب في أنّ الصراع على الرئاسة، وعلى الحكومة، هو صراع حقيقي، فهي ليست مجرد أسماء.
- كان ينبغي تطبيق اللامركزية قبل 30 عاماً. الأوليغارشية التي حكمت البلاد على مدى الثلاثين عاماً الماضية لم ترغب في فعل ذلك، لأنها أرادت السيطرة على جميع الصفقات، وكل الأموال، وكل عمليات صنع القرار في بيروت.
- حول وضع اللاجئين المزري. لا شك في أنها مسألة خطيرة، والبلد والمجتمع اللبناني يتحمّل الكثير. لكن هنا أمران. دعونا لا نخدع أنفسنا. وضع اللاجئين ليس سبب سرقة أموالنا في البنوك... الانهيار الاقتصادي ليس بسبب اللاجئين ولا العملة، بل بسبب غياب السيادة اللبنانية الذي تسبّب فيه حزب الله.
- أنا قلق للغاية بشأن مستقبل وضع اللاجئين، لأنه إذا كان الوضع في لبنان سيئاً فإنّ الوضع في سوريا أسوأ بكثير.
- في ملاحظة إيجابية، أشرتُ إلى أنه على المدى الطويل، فإنّ اكتشاف الغاز البحري سيساعد الاقتصاد اللبناني، سواء لتزويده بالكهرباء أو في نهاية المطاف لتصدير الغاز إلى أوروبا. ثانياً، في مرحلة ما، ستبدأ إعادة الإعمار في سوريا، كما تعلمون، في التحرك. وأعتقد أنّ لبنان سيكون نقطة انطلاق رئيسية لأيّ نشاط اقتصادي في سوريا، لكن ربما سيطول الأمر لسنوات عديدة في المستقبل. لكن عندما أنظر بعد عشر سنوات من الآن، أرى بطريقة ما أنّ هذا التصوّر سيتحقّق. وكذلك الصفقة البحرية مع "إسرائيل" والتطبيع الذي يحدث، وقد يخلق كل ذلك أيضاً فوائد اقتصادية للبنان وكذلك لمنطقة شرق المتوسط.
- تستمرّ البنوك في الاستيلاء على أموال الناس وتعطيهم مبالغ صغيرة فقط. يجب أن تكون هناك صفقة أفضل بكثير لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مدّخرات الناس. ومن ثم يصبح من الضروري للغاية إيجاد صفقة

لدمج وتوحيد وإعادة تعويم النظام المصرفي اللبناني. سيتطلب ذلك رأس مال من الخارج. سيتطلب ذلك أيضًا قرارات صعبة من أجل أن يكون لدينا اقتصاد فعّال، لأننا بحاجة إلى نظام مصرفي فعّال.

- البنك المركزي مُفلس فعليًا ولا توجد ثقة فيه. كانت هناك مقاومة لمراجعة حسابات البنك المركزي. هناك مقاومة من حاكم البنك المركزي لتحمل أيّ مسؤولية عن أي شيءٍ حدث. البلد بحاجة إلى ورقة نظيفة للبنك المركزي، وقيادة جديدة وطريقة جديدة للمضيّ قُدماً لتلك المؤسسة المركزية.

- الأموال التي يتم إنفاقها بشكل صحيح لا يتم استنزافها من قبل طبقة سياسية فاسدة وأعوانها. لذا فإن اللامركزية والحكومة المحليّة أمران ضروريان للغاية، ولكن أيضًا لا يمكن تجنب وجود اقتصاد مركزي فعّال، ومؤسسات تعمل على الأقلّ في الاقتصاد، ونظام مصرفي، وأموال مستقرّة، وبنك مركزي فعّال ومالية عامة يمكن إدارتها. ولا يمكن للبنان أن يفعل ذلك بدون صفقة مع صندوق النقد الدولي.

- كل صفقة لها إيجابيات وسلبيات. لن تكون صفقة صندوق النقد مثالية، لكنها ستضعنا في الاتجاه الصحيح. لكن بشكل أساسي، يحتاج لبنان إلى الانفتاح مرّة أخرى على الاستثمار. هناك مليارات ومليارات من الأموال اللبنانية التي ترغب في الاستثمار في لبنان وهناك الكثير من الأموال الخليجية، وهناك الكثير من الأموال الأوروبية، وهناك أموال الغاز في الخارج، لكن البيئة ليست موجودة لتلقّي هذه الأموال.

- أعتقد أنّ المجتمع المدني وأيّ وسيلة إعلام مستقلّة ينبغي أن يتلاقيا في منتصف الطريق، لجعل عقد الانتخابات البلدية قضية كبرى في لبنان. وإذا كانت قضية رئيسية في لبنان فستظهر على رادار المجتمع الدولي.

- في لبنان الحكم نوع من أنواع الفيدرالية. إنه فدرالي بمعنى أنّ المجتمعات المختلفة معترف بها في الدستور كمجتمعات مكوّنة... هي ليست بالضرورة طريقة فيدرالية جغرافية، ولكن فيدرالية مجتمعية. لذلك هناك الكثير من الفيدرالية المدمجة بالفعل في النظام إلى حدّ ما.

- هناك سلسلة كاملة من الاقتراحات حول الفيدرالية وهذا موجود في الورقة التي نشرناها. سيكون البحث فيها ونقاشها بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح. لقد ذهب البعض الآخر إلى نطاق أوسع قليلًا ليكون لديهم نوع من النظام الكونفدرالي، حيث تمتلك مناطق مختلفة من البلاد بالفعل، كما تعلمون، قدرة أكبر على اتخاذ القرار، ومجموعة أضعف بكثير من السلطات في الحكومة المركزية.

- أعتقد أن كل هذه الاقتراحات تستحقّ المناقشة. السؤال أو التحديّ السياسي هو أنّه إذا كان اللبنانيون يريدون إنهاء الاتفاق الذي ساد منذ 30 إلى 33 سنة مضت، فهذا لا يزال مفتوحًا، وأعتقد في مرحلة ما أنه سيكون ضروريًا، لكنّه يفتح مجموعة كاملة من المحادثات حول من يريد ماذا في البلد.

- أودّ أن أقول إنّ اللامركزية هي الشيء الأكثر إلحاحاً الذي يجب القيام به في هذا الاتجاه. في أيّ نظام فيدرالي سنبقى بحاجة إلى حكومة مركزية. سويسرا لديها حكومة مركزية فعّالة. الولايات المتحدة لديها واحدة فعّالة للغاية. كذلك البرازيل. لهذا السبب قلت إنّنا يجب أن نتحرّك نحو اللامركزية والحكم المحليّ. لكن علينا أيضاً إصلاح وإعادة بناء حكومتنا المركزية. لا يوجد دولة بدون حكومة مركزية في العالم الحديث.

الباحث في معهد ويلسون والدبلوماسي الأميركي السابق ديفيد هيل

- السياسة الأميركية تجاه لبنان مشتقة من سياساتها تجاه الأحداث والعلاقات الأخرى في المنطقة. وأعتقد أنّ طبيعة الطريقة التي نتعامل بها مع لبنان ستكون ناجحة. سوف يتأثر لبنان بالطريقة التي نأخذ بها ذلك في الاعتبار في نهجنا تجاه إيران.
- أتوقّع أنّ هناك موجة تطبيع مع نظام الأسد في سوريا. وإذا كان هذا التقييم صحيحاً، فمن المحتمل أن نرى قضية اللاجئين أصبحت ذات أولوية أعلى مع زيادة التوقّعات بأنّ المجتمع الدولي سوف يفعل شيئاً للمساعدة في تخفيف عبء اللاجئين عن البلدان المجاورة، بما في ذلك لبنان. ولذا أعتقد وآمل أن يفكر جميع الأشخاص الذين لديهم الأدوات المناسبة في ما يمكننا - إذا حانت تلك اللحظة - أن نفعله لتحفيز العودة الطوعية الآمنة للاجئين؟ ولذا أعتقد أن هذا شيء آمل أن تتناوله الإدارة، لأنّه مرتبط بموضوع العقوبات.
- كما تعلمون، العقوبات هي أدواتنا المفضّلة. هذه هي السياسة الخارجية في واشنطن لسنوات، خاصّة وأنّ استخدام الضغط العسكري أصبح أقلّ شعبية. لن أجادل بالتأكيد ضدّ العقوبات. لكنني سأطلب من الناس أن يفكروا في مدى فعالية تطبيق العقوبات كما نفعلها حالياً، لأنّ العقوبات ليست غاية في حدّ ذاتها. إنّها أداة سياسية ويعتمد نجاحها أو فشلها على سياسة العقوبات البناءة الأكبر، وهي أداة فعّالة للغاية في دعم تلك السياسات.
- لدينا عقوبات شاملة للغاية على حزب الله لمدة 25 عاماً، وذلك عندما تمّ إصدار القانون الأول الذي مكّننا من معاقبة ليس الدول فقط، ولكن الكيانات الإرهابية أيضاً. ولا أعتقد أنّ أيّ شخص هنا قد يجادل بأنّ حزب الله كان يضعف خلال فترة الـ 25 عاماً هذه. كان الوضع سيكون أسوأ بدون العقوبات. لكنني لا أعتقد أنّنا اكتشفنا بشكل فعّال كيف يمكننا التعامل مع توريد الأسلحة الإيرانية. نحن بحاجة إلى الاعتراف بهذه الحقيقة. هي ليست حجة ضدّ فعل. لكنّها سبب للتفكير في مدى فعاليّتها. أودّ أيضاً أن

أشير إلى أن هناك مثلاً آخر، من الواضح أن معاقبة الفاسدين أمر لن أود أن أحاجج ضده. لكن هل هي جزء من استراتيجية أكبر؟ هل هناك آليات لتطبيق القانون في الدولة اللبنانية لملاحقة الفساد؟

- النقطة الأخيرة التي أودّ توضيحها هي ذات شقين. الأول هو أننا بحاجة إلى التأكد من أننا نحارب أيّ تصوّر خاطئ بأنّ العقوبات الأميركية تساهم في المشاكل الاقتصادية للبنان. وهذا ليس له علاقة بالانهيار المالي أو الأزمة المالية في القطاع المصرفي وما إلى ذلك. نحن نحاول إثبات هذه القضية. ولذا يتعيّن علينا أن نكون واضحين جداً بشأن ذلك بينما نمضي قُدماً. والثاني هو أننا يجب أن نتجنّب ممارسة لعبة انتقامية لبعض اللبنانيين، الذين يملكون علاقات بمسؤولين أميركيين، ويمكنهم تقديم أسماء عندما تقتضي مصالحهم الخاصة ذلك، بدلاً من إيلاء الأولوية لأهداف السياسة الأميركية. يعتبر فحص فعالية قرارات وزارة الخزانة أمراً مهماً جداً. هل نحن جيدون جداً في تطبيق العقوبات؟ نحن لا نجد قياس فعاليتها. يمكننا الآن تحديد العقوبات غير الفعّالة في إيران وما إلى ذلك. لكن هل نغيّر السلوك الذي صُمّمت العقوبات من أجله؟ وهذا، في اعتقادي، يحتاج إلى نظرة فاحصة في كلّ مرّة ننتهج فيها طريق العقوبات.

- السبب في وجود شغور رئاسي في لبنان ليس لأنّ الناس سيئون أو لا يعرفون كيف يحكمون لبنان، بل لأنّ هناك اختلافاً حاداً في الرأي، وهو في الواقع هوّة في الأيديولوجيا والتوجّه. وهكذا إذا أردنا للبنان إعادة البناء والاستقرار، علينا أن نسمح بحدوث حلول وسط يمكن أن تؤدي إلى الخيارات الصحيحة. لذا أودّ أن أؤكد ذلك وأودّ أن أشدّد على الحاجة إلى أن لا تكون الدبلوماسية الأميركية موجّهة نحو الأزمات فحسب، بل ثابتة ومتفاعلة مع مرور الوقت. وثالثاً، أوافق على أننا بحاجة إلى التعامل مع لبنان وفقاً لمزاياه الخاصة، لكننا نحتاج أيضاً إلى إشراك السعودية وإيران كعاملين رئيسيين يؤثّران على السلوك داخل لبنان أيضاً، إذا أردنا تغيير الوضع.